

Final Project 1

Code: MGM 496 – PMG496

Prepared BY: Reema Abdullah Al-Drees

TO

Faculty of Management

Midocean University

أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الانشائية: بالتطبيق على
مؤسسة مسك - الرياض

The Impact of Government Support on the Development of
Construction Projects: Application to the Misk Foundation -
Riyadh

اسم الطالبة: ريماء عبدالله الدريس
رقم الجامعي: ٢٠٢١٢٠٤٤٤٢

مشروع التخرج - ١
كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف
د. منى مصطفى العشري
عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن
الفصل الدراسي الثاني - ٢٠٢٤م

جدول المحتويات

٤	١ الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٥	١,١ المقدمة:
٧	١,٢ مشكلة البحث:
٨	١,٢,١ الفجوات النظرية:
٨	١,٢,٢ الفجوات العملية:
٩	١,٣ أهمية البحث:
٩	١,٣,١ الأهمية النظرية:
١٠	١,٣,٢ الأهمية العلمية:
١٠	١,٤ أسئلة البحث:
١١	١,٥ أهداف البحث:
١١	١,٦ فرضيات البحث:
١٢	١,٧ نموذج البحث:
١٢	١,٨ منهجية البحث:
١٤	١,٩ الدراسة الميدانية:
١٦	١,١٠ هيكل المشروع:
١٧	٢ الفصل الثاني: الإطار النظري
١٨	٢,١ المقدمة:
١٩	2.2 المتغير الأول: الدعم الحكومي
١٩	٢,٢,١ التعريف:
١٩	٢,٢,٢ التطور:
١٩	٢,٢,٣ الأبعاد:
٢١	٢,٢,٤ النظريات:
٢١	٢,٢,٥ رسم توضيحي:
٢٢	2.3 المتغير الثاني: تطوير المشاريع الانشائية
٢٢	٢,٣,١ التعريف:
٢٢	٢,٣,٢ التطور:
٢٢	٢,٣,٣ الأبعاد:
٢٣	٢,٣,٤ النظريات:
٢٣	٢,٣,٥ رسم توضيحي:
٢٤	2.4 العلاقة بين متغيرات البحث: أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الانشائية
٢٤	٢,٤,١ الأنماط:
٢٤	٢,٤,٢ الصراعات:
٢٥	٢,٤,٣ الفجوات:
٢٥	٢,٤,٤ رسم توضيحي:
٢٦	2.5 الخاتمة:
٢٦	٢,٥,١ ملخص نتائج الإطار النظري:
٢٦	٢,٥,٢ آثار البحث المستقبلية:
٢٧	٢,٥,٣ المساهمات الاجمالية للبحث في هذا المجال:
٢٨	٣ قائمة المراجع
٣١	٤ الملاحق
٣١	٤,١ الاستبيان:

جدول الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل ١	نموذج البحث. المصدر (الباحثة، ٢٠٢٤)	١١
شكل ٢	تصميم البحث. المصدر (الباحثة، ٢٠٢٤)	١٢
شكل ٣	الدعم الحكومي. المصدر (محمد، ٢٠١٨)	١٩
شكل ٤	تطوير المشاريع الانشائية. المصدر (الامين ، ٢٠١٢)	٢٣
شكل ٥	أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الانشائية. المصدر (بلهاشي ، ٢٠١٨)	٢٥

١ الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمة:

تُعتبر المشاريع الإنشائية من العناصر الحيوية التي تلعب دورًا محوريًا في تحقيق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠، والتي تسعى إلى تحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز اقتصادي وثقافي رائد على المستوى العالمي. هذه الرؤية تضع البنية التحتية في قلب استراتيجياتها، مع التركيز على تطوير المدن الذكية، المرافق العامة المتقدمة، والمنشآت الثقافية والتعليمية التي تعكس التقدم التكنولوجي والحضاري (قنديل، ٢٠٢١)، حيث أن المشاريع الإنشائية، بدءًا من الطرق والجسور وصولاً إلى المطارات والمدن الجديدة، تُعد عنصرًا أساسيًا لدعم هذه الرؤية، حيث تساهم في تعزيز الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو في مختلف القطاعات. كما أن الاهتمام بالاستدامة والتقنيات البيئية في تنفيذ هذه المشاريع يعكس التزام المملكة بالحفاظ على الموارد الطبيعية والتخفيف من الآثار البيئية، مما يدعم الأهداف طويلة الأجل للرؤية ويضمن تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك، تُساهم هذه المشاريع في توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة، مما يعزز من التحول الاجتماعي والاقتصادي المنشود في المملكة بحلول عام ٢٠٣٠. (محمد، ٢٠١٨)

وإن تطوير المشاريع الإنشائية يُعد من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والتوسع العمراني في أي دولة، حيث يشمل هذا المجال كافة الجوانب المتعلقة بالتخطيط، التصميم، التنفيذ، والإدارة لمشاريع البناء والتشييد، حيث تُساهم هذه المشاريع في تحسين البنية التحتية وتوفير المرافق العامة والخدمات الأساسية التي تحتاجها المجتمعات في مختلف أنحاء العالم. وتتطلب عملية تطوير المشاريع الإنشائية تعاونًا وثيقًا بين مختلف الفاعلين من مهندسين، معماريين، مقاولين، ومستثمرين، بالإضافة إلى الجهات الحكومية والمؤسسات التنظيمية، وبالتالي، يجب على هذه الأطراف العمل سويًا لضمان الجودة، الكفاءة، والاستدامة في جميع مراحل المشروع من البداية وحتى النهاية. (بلهاشمي، ٢٠١٨)

مع تزايد التركيز على الاستدامة والحفاظ على البيئة، أصبح من الضروري إدماج تقنيات بناء متطورة ومواد صديقة للبيئة في عمليات التطوير الإنشائي. إن التحدي الذي يواجه المطورين اليوم لا يقتصر على مجرد إنشاء مباني ومنشآت جديدة، بل يشمل أيضًا تحديث البنية التحتية القديمة وتحويلها إلى نظم أكثر كفاءة وأقل تأثيرًا على البيئة (لمام، ٢٠١٨)، هذا يتطلب استخدام أحدث التقنيات وأفضل الممارسات في إدارة المشاريع والهندسة الإنشائية، بما يضمن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان مع الحفاظ على موارد الأرض. الجمع بين الابتكار التكنولوجي والتخطيط الفعال يمكن أن يؤدي إلى تحسينات ملموسة في طريقة بناء وتطوير المشاريع الإنشائية، مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع ككل. (محمد، ٢٠١٨)

تعتبر قضية تأثير الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية موضوعًا هامًا تمت مناقشته على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية. تتنوع آراء الباحثين والدراسات السابقة حول مدى تأثير هذا الدعم، وتبرز تباينات بين المؤيدين والمعارضين لهذه السياسات، مما يخلق صورة متكاملة وشاملة لفهم هذا الموضوع. (محمد، ٢٠١٨)

حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن الدعم الحكومي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية. على سبيل المثال هذا الدعم يسهم بشكل كبير في تسريع تنفيذ المشاريع، تحسين جودة الإنشاءات، وتوفير فرص عمل جديدة. وأكدت الدراسة أن الدعم المالي والتسهيلات الحكومية مثل الإعفاءات الضريبية وخفض أسعار الفائدة على القروض تساهم في تقليل تكاليف المشاريع، مما يجعلها أكثر جذبًا للمستثمرين (العريبي، ٢٠١٩)، بالمقابل، هناك دراسات أخرى تناولت الجوانب السلبية للدعم الحكومي حيث إن هذا قد يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية ويزيد من الفساد والبيروقراطية. وأوضحت الدراسات أن بعض المشاريع قد تعتمد بشكل كامل على الدعم الحكومي دون تطوير كفاءاتها الذاتية، مما يضعف من قدرتها على الاستدامة بعد انتهاء فترة الدعم. كما أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع وزيادة تكاليفها. (عبد الهادي، ٢٠١٨)

من جهة أخرى، هناك دراسات تشير إلى أن الدعم الحكومي يمكن أن يكون محفزًا قويًا للابتكار في قطاع الإنشاءات، حيث تناولت دور الدعم الحكومي في تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الإنشائية في الصين (سنيور، ٢٠٢١)، وجدت الدراسات أن الدعم الحكومي ساعد الشركات على تبني تقنيات البناء الذكية والطباعة ثلاثية الأبعاد، مما أدى إلى تحسين كفاءة العمل وجودة الإنشاءات وتقليل التكاليف، وأكد الباحثون أن الدعم الحكومي لا يقتصر فقط على التمويل، بل يشمل أيضًا الدعم الفني والتدريب، مما يعزز من قدرات الشركات على الابتكار والتطوير المستدام. (محمد، ٢٠١٨)

وعليه تظهر الدراسات السابقة تباينًا في الآراء حول تأثير الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية. من جهة، هناك توافق عام على أن الدعم الحكومي يسهم بشكل كبير في تسريع تنفيذ المشاريع، تحسين جودتها، وتوفير فرص عمل جديدة، مما يعزز من التنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، هناك تحذيرات من الاعتماد المفرط على الدعم الحكومي، مما قد يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وزيادة الفساد والبيروقراطية (الأمين، ٢٠١٢)، بشكل خاص، تتفق الدراسات التي تناولت الابتكار والتكنولوجيا على أن الدعم الحكومي يمكن أن يكون محفزًا قويًا للابتكار في قطاع الإنشاءات (سنيور، ٢٠١٨)، من خلال تعزيز استخدام

التكنولوجيا الحديثة وتقديم الدعم الفني والتدريب. فيما يتعلق بمؤسسة مسك، هناك توافق على أن الدعم الحكومي يلعب دوراً حاسماً في تحقيق أهدافها التنموية، خاصة في مجال التعليم والثقافة. (سلامة، ٢٠١٢)

الدعم الحكومي يُعتبر أحد العوامل الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في تطوير المشاريع الإنشائية في أي دولة، وخاصة في المملكة العربية السعودية حيث يُساهم بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية. في هذا السياق، تبرز مؤسسة مسك كمثال بارز على كيفية استفادة المشاريع الإنشائية من الدعم الحكومي لتحقيق أهداف التنمية المحلية والوطنية. الدعم المقدم يشمل عدة أشكال مثل التمويل المالي، التسهيلات القانونية والتنظيمية، والدعم التقني والبشري، مما يسهل عملية إنشاء وإدارة المشاريع الكبيرة والمعقدة. كما يُساهم هذا الدعم في توفير البيئة الملائمة للابتكار واستخدام تقنيات البناء الحديثة التي تتوافق مع المعايير الدولية في الجودة والاستدامة. (محمد، ٢٠١٨)

تطبيقاً على مؤسسة مسك في الرياض، يظهر تأثير الدعم الحكومي بوضوح من خلال التسريع في تنفيذ المشاريع وزيادة كفاءتها. هذه المؤسسة، التي تعمل تحت رعاية وزارة الثقافة والإعلام، استفادت بشكل ملحوظ من الموارد والتسهيلات التي وفرتها الحكومة، مما سمح بتنفيذ مشاريع ضخمة كان لها دور بارز في تعزيز القطاع الثقافي والتعليمي في الرياض. الدعم الحكومي كان له الفضل في توفير البنية التحتية اللازمة التي تضمنت أحدث التقنيات الإنشائية وأفضل الممارسات البيئية، مما أدى إلى إنشاء منشآت متطورة تخدم أهداف المؤسسة الثقافية والتعليمية وتعزز من قدرتها على المساهمة في تحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠. (سنيور، ٢٠٢٣)

١,٢ مشكلة البحث:

تُعد المشاريع الإنشائية من أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في التنمية الشاملة للمجتمعات، حيث توفر البنية التحتية اللازمة لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع العديد من التحديات التي قد تؤثر على جودتها وكفاءتها. من بين هذه التحديات، يأتي دور الدعم الحكومي كعامل رئيسي يمكن أن يساهم في تعزيز أو عرقلة نمو هذه المشاريع. في هذا السياق، يهدف البحث إلى دراسة أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على مؤسسة مسك في الرياض كنموذج تطبيقي. تكمن مشكلة البحث في كيفية تأثير التدخلات الحكومية، مثل التمويل، والتشريعات، والتسهيلات الإدارية، على نجاح المشاريع الإنشائية. يسعى البحث إلى تحديد العوامل الحكومية الأكثر تأثيراً، وكيفية تحسين آليات الدعم لتحقيق أقصى فائدة للمشاريع الإنشائية.

١,٢,١ الفجوات النظرية:

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية، إلا أن هناك فجوات نظرية واضحة تتطلب المزيد من البحث والتقصي. أولاً، تركّز العديد من الدراسات على الجوانب المالية للدعم الحكومي، مثل القروض والمنح، دون أن تعطي اهتماماً كافياً للجوانب غير المالية مثل التشريعات والسياسات التنظيمية. هذا يؤكد الحاجة إلى دراسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع أنواع الدعم الحكومي وتأثيرها المتنوع على المشاريع الإنشائية.

ثانياً، غالباً ما تكون الدراسات الحالية محدودة في نطاقها الجغرافي أو القطاعي، مما يجعل من الصعب تعميم نتائجها على سياقات أخرى. على سبيل المثال، قد تكون الدراسات التي أجريت في دول ذات أنظمة حكومية مختلفة أو في قطاعات إنشائية محددة غير قابلة للتطبيق بشكل مباشر في السياق السعودي. لذلك، من الضروري إجراء بحوث تركّز على البيئة المحلية للمملكة العربية السعودية وتأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة لسوق الإنشاءات السعودي.

ثالثاً، تفتقر العديد من الدراسات إلى تحليل طويل الأمد لأثر الدعم الحكومي، حيث تركّز على النتائج القصيرة الأجل دون النظر إلى التأثيرات المستدامة على مدى سنوات عديدة. هذا يفتح المجال لدراسة تأثير الدعم الحكومي على نمو واستدامة المشاريع الإنشائية على المدى الطويل، وكيفية تحقيق توازن بين الدعم الفوري والنتائج المستدامة.

١,٢,٢ الفجوات العملية:

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية، لا تزال هناك فجوات عملية تعرقل تحقيق الأهداف المرجوة. أولاً، هناك عدم توافق بين السياسات الحكومية واحتياجات القطاع الإنشائي. في كثير من الأحيان، تكون السياسات الحكومية مصممة بمعزل عن الواقع العملي للمشاريع الإنشائية، مما يؤدي إلى صعوبة في تطبيقها بفعالية. هذه الفجوة تتطلب توجيه البيئات التشريعية بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات القطاع الإنشائي لضمان تحقيق أقصى فائدة من الدعم الحكومي.

ثانياً، تواجه المشاريع الإنشائية تحديات في الحصول على التمويل الحكومي بالرغم من توفر السياسات الداعمة. يعود ذلك إلى البيروقراطية والإجراءات المعقدة التي تجعل من الصعب على الشركات الوصول إلى الموارد المتاحة. تحتاج هذه الفجوة إلى تبسيط الإجراءات وتوفير آليات شفافة وفعالة للوصول إلى التمويل والدعم الحكومي.

ثالثاً، هناك نقص في المتابعة والتقييم المستمر لأثر الدعم الحكومي على المشاريع الإنشائية. كثيراً ما يتم تقديم الدعم دون وجود آليات قوية لقياس تأثيره وتحديد مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المنشودة. يعكس هذا الحاجة إلى تطوير أنظمة متابعة وتقييم تمكن من رصد تأثير الدعم بشكل دوري وتقديم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات.

رابعاً، تعاني بعض المشاريع الإنشائية من ضعف في الكفاءة الإدارية والقدرة على إدارة الموارد المتاحة بشكل فعال، حتى في ظل وجود الدعم الحكومي. هذا يشير إلى ضرورة تعزيز القدرات الإدارية والتدريب المستمر للعاملين في القطاع الإنشائي لضمان استخدام الدعم الحكومي بفعالية وتحقيق النتائج المرجوة.

سؤال البحث الرئيسي:

تتلخص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية؟

١,٣ أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تقديم تحليل معمق لدور الدعم الحكومي في تطوير المشاريع الإنشائية، مع التركيز على مؤسسة مسك في الرياض كنموذج تطبيقي. يأتي هذا البحث في وقت تشهد فيه المملكة العربية السعودية تحولاً كبيراً نحو تعزيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠. لذلك، فإن فهم كيفية تأثير الدعم الحكومي على المشاريع الإنشائية يمكن أن يسهم في تحسين السياسات الحالية وتوجيه الاستثمارات بطرق أكثر فعالية. يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية للحكومة والمؤسسات الإنشائية لتحقيق أقصى استفادة من الدعم المتاح، مما يعزز من جودة وكفاءة المشاريع الإنشائية ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

١,٣,١ الأهمية النظرية:

تمثل الأهمية النظرية لهذا البحث جانباً حيوياً في تطوير المعرفة العلمية والفكرية حول دور الدعم الحكومي في القطاع الإنشائي. أولاً، يساهم البحث في إثراء الأدبيات الحالية من خلال تقديم رؤى جديدة حول كيفية تأثير التدخلات الحكومية على نجاح المشاريع الإنشائية. هذا يشمل تحليل مختلف أنواع الدعم مثل التمويل، والتشريعات، والتسهيلات الإدارية، وتقديم نموذج متكامل يربط بين هذه العوامل وتأثيرها على المشاريع.

ثانيًا، يهدف البحث إلى سد الفجوات النظرية القائمة في الدراسات السابقة. على سبيل المثال، يركز على الجوانب غير المالية للدعم الحكومي والتي غالبًا ما تُهمل في البحوث الأخرى. من خلال تقديم تحليل شامل يأخذ بعين الاعتبار جميع أنواع الدعم الحكومي، يسعى البحث إلى تقديم نموذج أكثر تكاملاً يمكن أن يُستخدم كإطار نظري لدراسات مستقبلية.

ثالثًا، يسعى البحث إلى تقديم تحليل طويل الأمد لأثر الدعم الحكومي، مما يتيح فهمًا أعمق لكيفية تأثير هذه التدخلات على استدامة المشاريع الإنشائية على المدى البعيد. هذا يمكن أن يساهم في تطوير نظريات جديدة أو تحسين النظريات الحالية حول دعم الحكومة للقطاعات الاقتصادية، وخاصة المشاريع الإنشائية.

١,٣,٢ الأهمية العلمية:

تأتي الأهمية العملية لهذا البحث من قدرته على تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين الدعم الحكومي للمشاريع الإنشائية. أولاً، يمكن أن يساهم البحث في تحسين عملية اتخاذ القرار لدى صناع السياسات من خلال تقديم بيانات وتحليلات دقيقة حول تأثير الدعم الحكومي بمختلف أنواعه على نجاح المشاريع الإنشائية. هذا يمكن أن يساعد في توجيه الموارد بطرق أكثر فعالية وتحقيق أقصى استفادة منها.

ثانيًا، يمكن للمؤسسات الإنشائية الاستفادة من نتائج البحث في تحسين استراتيجياتها الإدارية والتنظيمية. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد التوصيات المتعلقة بكيفية التعامل مع الدعم الحكومي في تحسين القدرة على الحصول على التمويل والتسهيلات الإدارية. كما يمكن أن يساهم البحث في تعزيز الكفاءة الإدارية من خلال تقديم نماذج ناجحة لإدارة المشاريع المدعومة حكوميًا.

ثالثًا، يمكن أن يساهم البحث في تحسين العلاقة بين القطاعين العام والخاص. من خلال تقديم تحليل شامل لأثر الدعم الحكومي، يمكن أن يساهم البحث في تعزيز التعاون بين الحكومة والمؤسسات الإنشائية، مما يؤدي إلى تحسين تنفيذ المشاريع وتحقيق نتائج أفضل.

رابعًا، يمكن أن يساهم البحث في تطوير برامج تدريبية وتعليمية تستند إلى النتائج العملية المستخلصة. على سبيل المثال، يمكن استخدام النتائج لتصميم دورات تدريبية تستهدف تحسين مهارات العاملين في القطاع الإنشائي في مجالات مثل إدارة المشاريع، والتعامل مع التمويل الحكومي، وفهم التشريعات والسياسات ذات الصلة.

١,٤ أسئلة البحث:

سؤال البحث الرئيسي:

ما أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الانشائية؟

أسئلة البحث الفرعية:

ما أثر الدعم المالي على تطوير المشاريع الانشائية لدى مؤسسة مسك بمدينة الرياض؟

ما أثر الدعم التشريعي والقانوني على تطوير المشاريع الانشائية لدى مؤسسة مسك بمدينة الرياض؟

ما أثر الدعم المؤسسي والفني على تطوير المشاريع الانشائية لدى مؤسسة مسك بمدينة الرياض؟

١,٥ أهداف البحث:

الهدف العام للبحث هو:

التعرف على أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الانشائية.

اهداف البحث الفرعية:

تحديد أثر الدعم المالي على تطوير المشاريع الانشائية لدى مؤسسة مسك بمدينة الرياض.

تحديد أثر الدعم التشريعي والقانوني على تطوير المشاريع الانشائية لدى مؤسسة مسك بمدينة الرياض.

تحديد أثر الدعم المؤسسي والفني على تطوير المشاريع الانشائية لدى مؤسسة مسك بمدينة الرياض.

١,٦ فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية H1

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للدعم الحكومي على تطوير المشاريع الانشائية.

الفرضية الفرعية الاولى Ha

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لادعم المالي على تطوير المشاريع الانشائية لدى مؤسسة مسك بمدينة الرياض.

الفرضية الفرعية الثانية Hb

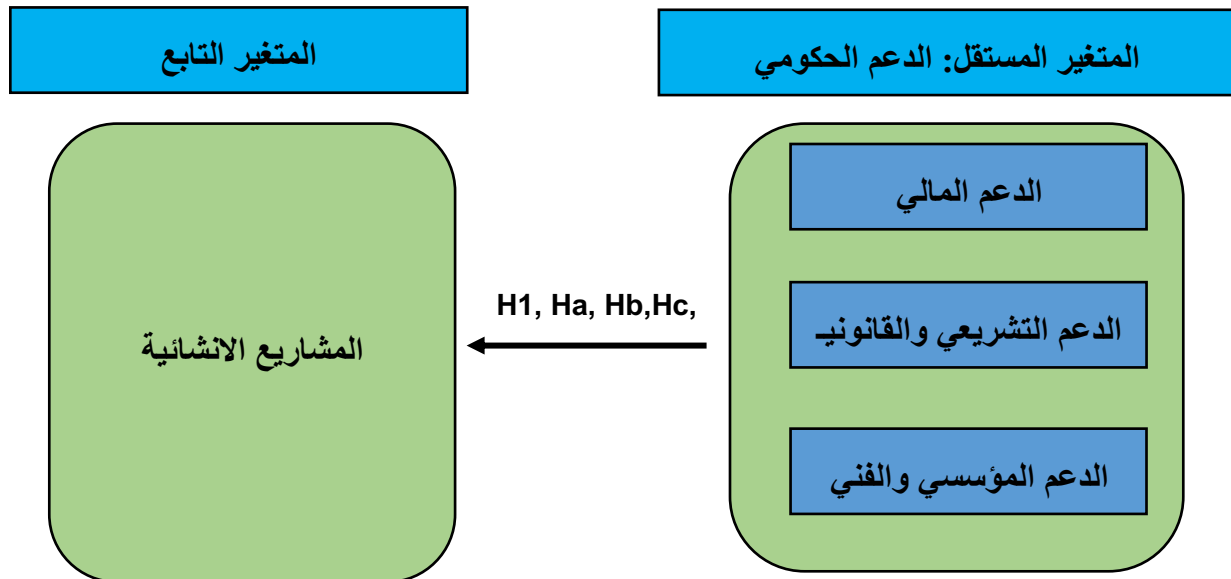
توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لادعم التشريعي والقانوني على تطوير المشاريع الانشائية لدى مؤسسة مسك بمدينة الرياض.

الفرضية الفرعية الثالثة Hc

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للدعم المؤسسي والفني على تطوير المشاريع الانشائية لدى مؤسسة مسك بمدينة الرياض.

١,٧ نموذج البحث:

شكل ١: نموذج البحث



تم التصميم بواسطة الباحثة (٢٠٢٤)

١,٨ منهجية البحث:

فلسفة البحث: الوضعية

منهج البحث: استنتاجي

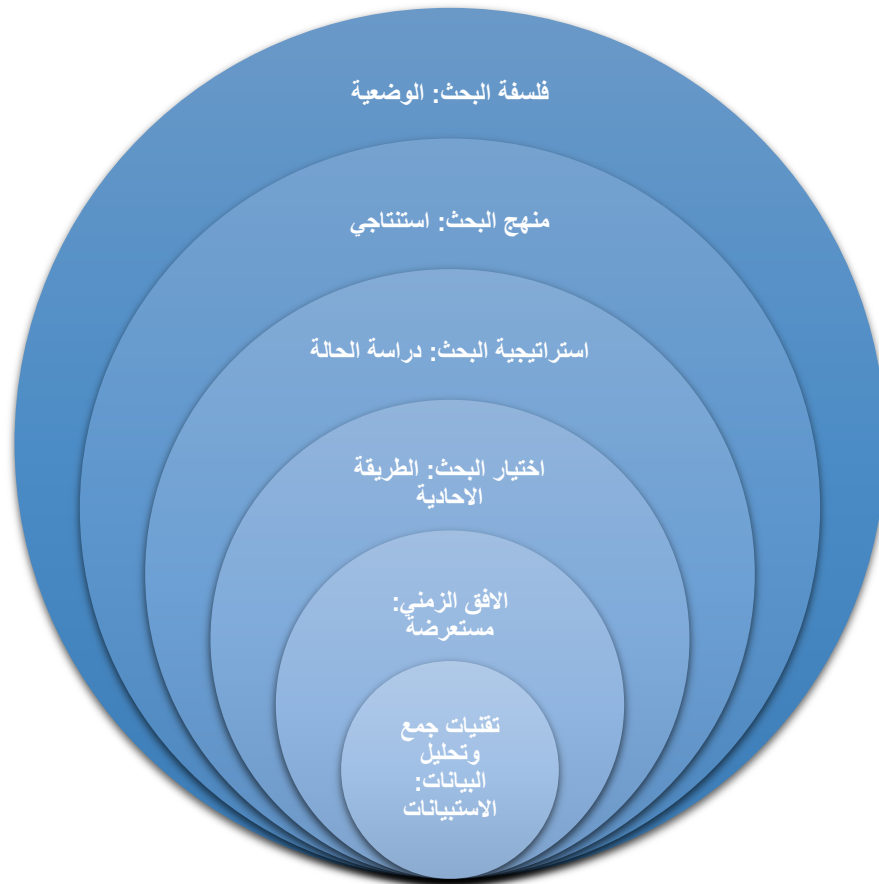
استراتيجية البحث: دراسة الحالة

اختيار البحث: الطريقة الاحادية

الافق الزمني: مستعرضة

تقنيات جمع وتحليل البيانات: الاستبيانات

شكل ٢: تصميم البحث



تم التصميم بواسطة: الباحث (٢٠٢٤)

١,٩ الدراسة الميدانية:

إن القطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية هو أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يشهد هذا القطاع نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة مدفوعًا بالمشاريع الضخمة التي تنفذها الحكومة السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. يشمل القطاع الإنشائي مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتضمن بناء المنشآت السكنية والتجارية والصناعية، وتطوير البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ، بالإضافة إلى مشاريع التطوير العقاري والمجمعات السكنية والتجارية. (مؤسسة مسك، ٢٠٢٤)

مؤسسة مسك الخيرية، التي أسسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، هي مؤسسة غير ربحية تهدف إلى دعم الشباب السعودي في مجالات التعليم، والإعلام، والثقافة، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال. تسعى المؤسسة إلى بناء المجتمع المعرفي وإعداد قادة المستقبل من خلال توفير الفرص التعليمية والتدريبية، وإطلاق المبادرات النوعية التي تساهم في تنمية المهارات والقدرات. تعمل مؤسسة مسك على تحقيق رؤيتها عبر مجموعة متنوعة من البرامج والمبادرات التي تشمل منح دراسية، وبرامج تدريبية، وفعاليات ومؤتمرات، بالإضافة إلى دعم المشاريع الناشئة والمبتكرة. تعتبر مؤسسة مسك نموذجًا للجهود الوطنية التي تهدف إلى تمكين الشباب والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال الاستثمار في رأس المال البشري. (مؤسسة مسك، ٢٠٢٤)

تعتبر الشركات الإنشائية، سواء كانت حكومية أو خاصة، المحرك الرئيسي لهذه الأنشطة، حيث تلعب دورًا حيويًا في تنفيذ المشاريع وتسليمها بجودة عالية وضمن الجداول الزمنية المحددة. ومع ذلك، يواجه القطاع الإنشائي تحديات عديدة تشمل الحصول على التمويل، الامتثال للتشريعات والقوانين، والتكيف مع التطورات التكنولوجية الحديثة. لذلك، يعد الدعم الحكومي بكل أشكاله عنصرًا حاسمًا في تعزيز قدرة الشركات الإنشائية على مواجهة هذه التحديات وتحقيق النجاح في تنفيذ المشاريع. (سنيور، ٢٠٢٣)

يعتبر الدعم المالي من أهم الأشكال التي تقدمها الحكومة لدعم المشاريع الإنشائية. يشمل هذا الدعم القروض الميسرة، والتمويل المباشر، والمنح، والإعفاءات الضريبية. يهدف الدعم المالي إلى توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف المشاريع، مما يساعد الشركات على تنفيذ مشاريعها بكفاءة أكبر وضمن المواعيد المحددة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الدعم المالي في تخفيف الأعباء المالية على الشركات، مما يمكنها من التركيز على تحسين جودة العمل والابتكار في العمليات الإنشائية. يساعد هذا النوع من الدعم أيضًا في تعزيز السيولة المالية للشركات، مما يتيح لها القدرة على التعامل مع التحديات المالية غير المتوقعة. (سنيور، ٢٠٢٣)

يشمل الدعم التشريعي والقانوني مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتسهيل عمل الشركات الإنشائية. يتضمن هذا الدعم تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة وواضحة، وحماية حقوق المستثمرين والمقاولين. يهدف الدعم التشريعي إلى إزالة العوائق البيروقراطية التي قد تعرقل تنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الإنشائي. يمكن لهذا النوع من الدعم أن يساهم في تقليل الوقت والجهد اللازمين لبدء وتنفيذ المشاريع، مما يزيد من كفاءة العمليات الإنشائية ويعزز الثقة بين الشركات والحكومة. (محمد، ٢٠١٨)

يشمل الدعم المؤسسي والفني توفير التدريب والتطوير المهني للعاملين في القطاع الإنشائي، ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة في عمليات البناء، وتقديم الاستشارات الفنية والهندسية. يهدف هذا الدعم إلى رفع مستوى الكفاءة والمهارات في القطاع، مما يساهم في تحسين جودة المشاريع وتقليل التكلفة والوقت اللازمين للتنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدعم المؤسسي والفني أن يعزز القدرة التنافسية للشركات الإنشائية من خلال تشجيع الابتكار وتبني أفضل الممارسات العالمية في المجال. يساعد هذا النوع من الدعم أيضًا في تعزيز التعاون بين الشركات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، مما يساهم في تطوير حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه القطاع. (محمد، ٢٠١٨)

وعليه يتناول هذا البحث دور الدعم الحكومي في تطوير المشاريع الإنشائية، مع التركيز على مؤسسة مسك في الرياض كنموذج تطبيقي. يتمحور البحث حول ثلاثة متغيرات رئيسية (محمد، ٢٠١٨):
الدعم المالي: يشمل توفير القروض الميسرة، والتمويل المباشر، والمنح، والإعفاءات الضريبية للشركات الإنشائية.

الدعم التشريعي والقانوني: يتضمن تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة، وحماية حقوق المستثمرين والمقاولين.

الدعم المؤسسي والفني: يشمل توفير التدريب والتطوير المهني، ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة، وتقديم الاستشارات الفنية والهندسية.

من خلال دراسة تأثير هذه المتغيرات على أداء المشاريع الإنشائية التي تنفذها مؤسسة مسك في الرياض، يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية لتحسين آليات الدعم الحكومي وتعزيز كفاءة وجودة المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية.

١,١٠ هيكل المشروع:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري

الفصل الثالث: منهجية البحث

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي

الفصل الخامس: المناقشة والخاتمة

٢ الفصل الثاني: الإطار النظري

٢,١ المقدمة

يشهد قطاع الإنشاءات في العديد من الدول تطوراً متسارعاً، مدفوعاً بالنمو الاقتصادي والتزايد المطرد في عدد السكان. ويُعد الدعم الحكومي من أهم العوامل التي تُساهم في تحفيز وتطوير قطاع الإنشاءات، حيث يُمكن أن يتخذ هذا الدعم أشكالاً مُتعددة، مثل توفير الأراضي بأسعار مُخفضة، وتقديم الإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص، وتوفير القروض بفوائد مُخفضة. ويُساهم الدعم الحكومي في جذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير المشاريع الإنشائية، مما يُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (محمد، ٢٠١٨)

يُعد الإطار النظري هو الأساس الذي يستند عليه البحث العلمي، حيث يُحدد المفاهيم والمناظير والنظريات التي سيُبنى عليها البحث. وفي هذا البحث، سيُركز الإطار النظري على مفهوم الدعم الحكومي وأنواعه وأساليبه، بالإضافة إلى مفهوم تطوير المشاريع الإنشائية ومؤشراته ومراحله. كما سيُسلط الإطار النظري الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الدعم الحكومي وتطوير المشاريع الإنشائية، وذلك بهدف تحديد الفجوات المعرفية وتوجيه البحث نحو تقديم إسهامات جديدة في هذا المجال.

يتمحور هذا البحث حول دراسة تأثير متغير مستقل وهو "الدعم الحكومي" على متغير تابع وهو "تطوير المشاريع الإنشائية". وسيتم تعريف الدعم الحكومي على أنه جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة بهدف تحفيز وتشجيع قطاع الإنشاءات، بينما سيتم تعريف تطوير المشاريع الإنشائية على أنه عملية تحسين أداء المشاريع من حيث التكلفة والوقت والجودة والاستدامة. وسيتم قياس متغير الدعم الحكومي من خلال عدة مؤشرات، مثل حجم الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، ونسبة الإعفاءات الضريبية المُقدمة لقطاع الإنشاءات، وعدد التراخيص الصادرة للمشاريع الإنشائية. بينما سيتم قياس متغير تطوير المشاريع الإنشائية من خلال عدة مؤشرات، مثل نسبة المشاريع التي تم إنجازها في مواعيدها المُحددة، ونسبة المشاريع التي تم إنجازها في حدود ميزانياتها المُعتمدة، ومستوى رضا العملاء عن جودة المشاريع المنفذة. (لمام، ٢٠١٨)

٢,٢ المتغير الاول: الدعم الحكومي

٢,٢,١ التعريف:

يُعرّف الدعم الحكومي في سياق تطوير المشاريع الإنشائية بأنه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة بهدف تحفيز وتشجيع الاستثمار في قطاع الإنشاءات، وتحسين أداء المشاريع من حيث التكلفة والوقت والجودة والاستدامة. ويشمل ذلك توفير الحوافز المالية وغير المالية للشركات العاملة في هذا القطاع، وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المواتية للاستثمار في المشاريع الإنشائية. (محمد، ٢٠١٨)

٢,٢,٢ التطور:

شهد مفهوم الدعم الحكومي لقطاع الإنشاءات تطوراً ملحوظاً على مر الزمن، متأثراً بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات العالمية. ففي الماضي، كان الدعم الحكومي يركز بشكل أساسي على توفير الأراضي بأسعار مُخفضة وتقديم القروض بفوائد مُيسرة. ومع تطور الاقتصادات وتزايد أهمية القطاع الخاص، اتجهت الحكومات إلى تبني أشكال أكثر تنوعاً من الدعم، مثل الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص وتقديم الدعم الفني والتدريبي. وفي السنوات الأخيرة، أصبح هناك تركيز متزايد على أهمية استدامة المشاريع الإنشائية، مما دفع الحكومات إلى تقديم حوافز مُحددة لتشجيع تبني ممارسات البناء المُستدام. (قنديل، ٢٠٢١)

٢,٢,٣ الابعاد:

يمكن تصنيف الدعم الحكومي لقطاع الإنشاءات إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:

الدعم المالي:

يشمل هذا البعد جميع أشكال الدعم المالي المباشر وغير المباشر الذي تقدمه الحكومة لقطاع الإنشاءات، مثل: المنح: تُقدم المنح للشركات التي تُنفذ مشاريع إنشائية ذات أهمية استراتيجية للدولة، مثل المشاريع البنية التحتية الكبرى ومشاريع الإسكان ذات الدخل المُخفض.

القروض المُيسرة: تتميز القروض المُيسرة بفوائد مُخفضة وشروط سداد مرنة، مما يُساعد الشركات على تمويل مشاريعها الإنشائية بتكلفة مُخفضة. (محمد، ٢٠١٨)

الإعفاءات الضريبية: تُساهم الإعفاءات الضريبية في خفض تكلفة المشاريع الإنشائية، مما يُشجع الشركات على الاستثمار في هذا القطاع.

الكفالات الحكومية: تُساعد الكفالات الحكومية الشركات على الحصول على تمويل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث تُقلل من مخاطر الإقراض بالنسبة لهذه الجهات. (محمد، ٢٠١٨)

الدعم التشريعي والقانوني:

يشمل هذا البعد جميع القوانين والتشريعات واللوائح التي تُصدرها الحكومة بهدف تنظيم قطاع الإنشاءات وتحفيز الاستثمار فيه، مثل:

قوانين البناء: تُحدد قوانين البناء المواصفات الفنية التي يجب أن تتوفر في المباني والمنشآت الإنشائية، وذلك لضمان سلامة ومتانة هذه المباني.

قوانين المناقصات والمزايدات: تُنظم هذه القوانين عملية طرح المشاريع الإنشائية للمنافسة بين الشركات، وذلك لضمان الحصول على أفضل العروض من حيث السعر والجودة.

قوانين الاستثمار: تُقدم قوانين الاستثمار حوافز مُحددة للشركات التي تستثمر في قطاع الإنشاءات، مثل الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص. (العريبي، ٢٠١٩)

الدعم المؤسسي والفني:

يشمل هذا البعد جميع أشكال الدعم المؤسسي والفني الذي تقدمه الحكومة لقطاع الإنشاءات، مثل:

إنشاء المؤسسات الحكومية المُتخصصة في قطاع الإنشاءات: تُساهم هذه المؤسسات في تنظيم قطاع الإنشاءات وتقديم الدعم الفني للشركات العاملة فيه.

توفير الدعم الفني والتدريبي للعاملين في قطاع الإنشاءات: يُساهم الدعم الفني والتدريبي في رفع كفاءة العاملين في قطاع الإنشاءات، مما ينعكس إيجاباً على أداء المشاريع المنفذة.

تشجيع البحث والتطوير في مجال الإنشاءات: يُساهم البحث والتطوير في إيجاد حلول مُبتكرة للتحديات التي تُواجه قطاع الإنشاءات، مما يُساهم في تحسين أداء المشاريع المنفذة. (عبد الهادي، ٢٠١٨)

٢,٢,٤ النظريات:

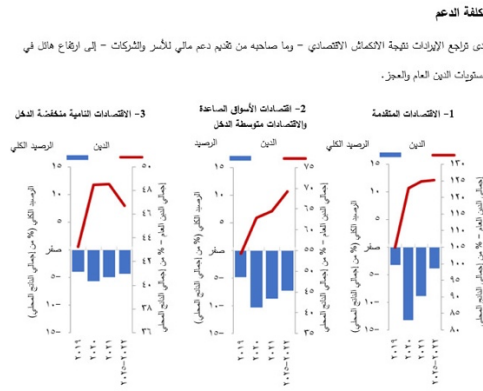
توجد العديد من النظريات التي تُفسر أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية، منها: نظرية الاختيار العام: تُشير هذه النظرية إلى أن الحكومات تتدخل في الاقتصاد من أجل تحقيق المصلحة العامة، وأن الدعم الحكومي لقطاع الإنشاءات يُعد أحد أشكال هذا التدخل.

نظرية النمو الاقتصادي: تؤكد هذه النظرية على أهمية البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي، وأن الدعم الحكومي لقطاع الإنشاءات يُساهم في تطوير البنية التحتية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

نظرية التنمية المُستدامة: تُركز هذه النظرية على أهمية تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الدعم الحكومي لقطاع الإنشاءات يُمكن أن يُساهم في تحقيق التنمية المُستدامة من خلال تشجيع تبني ممارسات البناء المُستدام. (سنيور، ٢٠٢٣)

٢,٢,٥ رسم توضيحي:

شكل ٣: الدعم الحكومي



(محمد، ٢٠١٨)

٢,٣ المتغير الثاني: تطوير المشاريع الإنشائية

٢,٣,١ التعريف:

تطوير المشاريع الإنشائية هو عملية متعددة الأوجه و الديناميكية تشمل جميع المراحل المتعلقة بإنشاء وصيانة وتشغيل المباني والمنشآت، بدءًا من الفكرة البسيطة وصولاً إلى المنتج النهائي. وهي عملية تتطلب التنسيق والتعاون بين مجموعة واسعة من الأطراف ذات الاختصاصات المختلفة، مثل المهندسين والمقاولين والموردين والمستثمرين. (محمد، ٢٠١٨)

٢,٣,٢ التطور:

شهد مفهوم تطوير المشاريع الإنشائية تطوراً ملحوظاً على مر الزمن، مدفوعاً بتقدم التكنولوجيا وتغير احتياجات المجتمعات. ففي الماضي، كانت المشاريع الإنشائية تتميز ببساطتها وصغر حجمها، وكانت تعتمد بشكل أساسي على العمالة اليدوية. ومع ظهور المواد والمعدات الحديثة، أصبحت المشاريع الإنشائية أكثر تعقيداً وكبر حجمًا، وأصبح من الضروري الاعتماد على التكنولوجيا وأساليب الإدارة المتطورة لإدارة هذه المشاريع بكفاءة. وفي السنوات الأخيرة، أصبح هناك تركيز متزايد على أهمية استدامة المشاريع الإنشائية، مما دفع إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل البناء الأخضر والمباني الذكية. (سلامه، ٢٠١٢)

٢,٣,٣ الأبعاد:

يمكن النظر إلى تطوير المشاريع الإنشائية من خلال عدة أبعاد رئيسية:

البعد الزمني:

يشمل هذا البعد جميع مراحل دورة حياة المشروع، بدءًا من مرحلة التخطيط والتصميم، مرورًا بمرحلة التنفيذ والبناء، وصولاً إلى مرحلة التشغيل والصيانة.

البعد الفني:

يركز هذا البعد على الجوانب الفنية للمشروع، مثل التصميم الهندسي ومواد البناء وأساليب التشييد.

البعد المالي:

يشمل هذا البعد جميع الجوانب المالية للمشروع، مثل تكلفة البناء والتشغيل ومصادر التمويل. (رجب، ٢٠١١)

البعد البيئي:

يركز هذا البعد على تأثير المشروع على البيئة، سواء أثناء مرحلة البناء أو أثناء مرحلة التشغيل.

٥, ٣, ٣ البعد الاجتماعي:

يشمل هذا البعد تأثير المشروع على المجتمع المحلي، مثل توفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية. (رجب، ٢٠١١)

٤, ٣, ٢ النظريات:

توجد العديد من النظريات التي تُساهم في فهم عملية تطوير المشاريع الإنشائية، منها:

نظرية إدارة المشاريع: تُقدم هذه النظرية مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تُساعد في تخطيط وتنظيم وتنفيذ المشاريع بكفاءة.

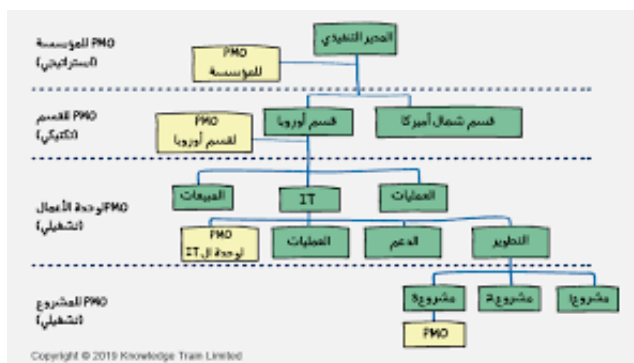
نظرية اتخاذ القرارات: تُساعد هذه النظرية في فهم العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات في المشاريع الإنشائية.

نظرية إدارة المخاطر: تُساهم هذه النظرية في تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي قد تواجه المشاريع الإنسانية.

نظرية التنمية المستدامة: تؤكد هذه النظرية على أهمية مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية في جميع مراحل تطوير المشاريع الإنشائية. (بلهاسي، ٢٠١٨)

۵، ۳، ۲ رسم توضیحی:

شكل ٤: تطوير المشاريع الانشائية



(الامين، ٢٠١٢)

٢,٤ العلاقة بين متغيرات البحث: أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية

٢,٤,١ الأنماط:

تُظهر الدراسات والبحوث وجود علاقة وثيقة بين الدعم الحكومي وتطوير المشاريع الإنشائية، حيث غالباً ما يؤدي الدعم الحكومي إلى:

زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الإنشاءات حيث يُشجع الدعم الحكومي، سواء كان مباشراً من خلال الاستثمار في المشاريع الحكومية أو غير مباشر من خلال الحوافز التشريعية والمالية، على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى قطاع الإنشاءات.

يُساهم قطاع الإنشاءات بشكل كبير في النمو الاقتصادي، ويؤدي الدعم الحكومي إلى زيادة الطلب على المواد وخدمات البناء، مما يُحفز النشاط الاقتصادي ويُساهم في خلق فرص عمل جديدة.

يُساعد في تمويل المشاريع الإنشائية الكبرى مثل الطرق والجسور والمطارات، مما يُساهم في تحسين البنية التحتية ويُعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن للدعم الحكومي أن يُحفز الابتكار في قطاع الإنشاءات من خلال تمويل البحث والتطوير وتقديم الحوافز للشركات التي تُطبق تقنيات البناء المستدامة والمبتكرة. (محمد، ٢٠١٨)

٢,٤,٢ الصراعات:

بالرغم من الإيجابيات المذكورة، فإن العلاقة بين الدعم الحكومي وتطوير المشاريع الإنشائية لا تخلو من التحديات والصراعات، منها:

قد يؤدي الدعم الحكومي المفرط إلى تقليل حافز القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الإنشائية، مما يُضعف من قدرة القطاع على النمو والتطور.

يؤدي الدعم الحكومي إلى الفساد وسوء الإدارة، خاصةً في ظل ضعف أنظمة الرقابة وغياب الشفافية.

قد لا تُحقق بعض المشاريع الحكومية العائد المتوقع منها، مما يؤدي إلى هدر المال العام وعدم تحقيق الاستفادة المثلى من الدعم الحكومي.

يُركز الدعم الحكومي على مشاريع مُحددة على حساب مشاريع أخرى أكثر أهمية، مما يؤثر على التنمية المتكاملة والمستدامة. (محمد، ٢٠١٨)

٣, ٤, ٢ الفجوات:

تشير الدراسات إلى وجود فجوات في فهم العلاقة بين الدعم الحكومي وتطوير المشاريع الإنشائية، منها: الحاجة إلى المزيد من الدراسات التي تركز على الآثار الطويلة المدى للدعم الحكومي على قطاع الإنشاءات. ضرورة تطوير مقاييس أكثر دقة لقياس أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية. أهمية دراسة أفضل الممارسات الدولية في مجال الدعم الحكومي لقطاع الإنشاءات. الحاجة إلى المزيد من البحث حول كيفية تحسين فعالية الدعم الحكومي وتقليل الآثار السلبية المحتملة. (الامين، ٢٠١٢)

٤, ٤, ٢ رسم توضيحي:

شكل ٥: أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية



(بلهاسي، ٢٠١٨)

٢,٥ الخاتمة:

٢,٥,١ ملخص نتائج الإطار النظري:

أظهر الإطار النظري للبحث أن للدعم الحكومي دورًا هامًا في تطوير المشاريع الإنشائية، حيث يساهم في تحفيز الاستثمار في هذا القطاع، ويساعد على تحسين جودة وكفاءة المشاريع المنفذة. وقد توصل الإطار النظري إلى أن الدعم الحكومي يمكن أن يتخذ أشكالًا متعددة، مثل الدعم المالي المباشر (مثل المنح والقروض الميسرة)، والدعم غير المالي (مثل تسهيل الإجراءات وتوفير الأراضي وتقديم الحوافز الضريبية). كما أبرز الإطار النظري أهمية وجود بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة للاستثمار في قطاع الإنشاءات، وذلك لضمان فاعلية الدعم الحكومي وتحقيق أهدافه التنموية.

وخلص الإطار النظري إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الدعم الحكومي ومستوى تطور المشاريع الإنشائية، حيث تساهم زيادة الدعم الحكومي في تحسين أداء المشاريع من حيث التكلفة والوقت والجودة. وأكدت الدراسات السابقة التي تم استعراضها في الإطار النظري على أهمية الدعم الحكومي في تحفيز الابتكار في قطاع الإنشاءات، وتعزيز قدرته التنافسية، ودعم مساهمته في النمو الاقتصادي المستدام.

٢,٥,٢ اثار البحث المستقبلية:

يمهد هذا البحث الطريق أمام الدراسات المستقبلية للتعمق في دراسة العلاقة بين الدعم الحكومي وتطوير المشاريع الإنشائية، وذلك من خلال التركيز على عدة محاور، منها:

: يمكن للباحثين التركيز على دراسة تأثير كل نوع من أنواع الدعم الحكومي (المالي وغير المالي) على مختلف جوانب أداء المشاريع الإنشائية (مثل التكلفة والوقت والجودة والاستدامة).

دراسة دور الدعم الحكومي في تحفيز الابتكار في قطاع الإنشاءات، وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن للحكومات اتباعها لدعم الابتكار في هذا القطاع.

تحليل تأثير الدعم الحكومي على قدرة شركات الإنشاءات على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

يمكن للباحثين دراسة دور الدعم الحكومي في تعزيز استدامة المشاريع الإنشائية، وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن للحكومات اتباعها لتشجيع شركات الإنشاءات على تبني ممارسات مستدامة.

٣, ٥, ٢ المساهمات الإجمالية للبحث في هذا المجال:

يساهم هذا البحث في إثراء المعرفة العلمية في مجال إدارة الإنشاءات من خلال توفير مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بتأثير الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية. كما يُقدم البحث إطارًا نظريًا متكاملًا يساعد في فهم هذه العلاقة وتحديد العوامل التي تؤثر عليها.

ويمكن أن تستفيد عدة جهات من نتائج هذا البحث، منها:

صناع القرار في الحكومات: يمكن لصناع القرار الاستفادة من نتائج البحث في تطوير سياسات وبرامج دعم فعالة لقطاع الإنشاءات، وذلك بهدف تحفيز الاستثمار في هذا القطاع وتحسين أداء المشاريع المنفذة.

شركات الإنشاءات: يمكن لشركات الإنشاءات الاستفادة من نتائج البحث في فهم أثر الدعم الحكومي على أداء المشاريع، وذلك بهدف تحسين قدرتها على المنافسة وتحقيق الربحية.

الباحثون في مجال إدارة الإنشاءات: يُشكل البحث نقطة انطلاق مهمة للأبحاث المستقبلية في هذا المجال، حيث يمكن والبناء على نتائج هذا البحث والتوسع فيها.

٣ قائمة المراجع

١. الأمين، جيهان محمد سيد. (٢٠١٢). دور وإسهامات أكاديمية السودان للعلوم الاتحاد الفيدرالي للدراسات العليا والبحوث العلمية في بناء مجتمع المعرفة العربي. في أعمال المؤتمر الثالث والعشرون: الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية (الجزء ٢). الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ووزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية.
٢. بلهاشمي، جهيزة. (٢٠١٨). تشخيص دور التجربة الجزائرية في توفير مختلف آليات الدعم المالي لتنمية تطور مسار المؤسسات الصغيرة. مجلة العلوم الإدارية والمالية، ٢(١)، ٣٧٦-٣٩٠.
٣. حسان، مي علي الدين محمد. (٢٠٠٨). اقتصاديات الدعم الحكومي للبحث والتطوير. المؤتمر السنوي الثالث عشر: إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، (٢)، ٨٩٤-٩١٢. جامعة عين شمس - كلية التجارة - وحدة بحوث الأزمات.
٤. حسن، دندن فتحي. (٢٠٢٢). الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. مجلة آفاق للبحوث والدراسات، ٥(١)، ٣٥٠-٣٦٩. المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي.
٥. الخالدة، بشار يونس صبيح. (٢٠١٦). أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
٦. الخالدة، بشار يونس صبيح. (٢٠١٨). أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، ٤(٢)، ١٥٢-١٦٣. مركز رفاد للدراسات والأبحاث.
٧. رجب، علي. (٢٠١١). مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوابك. مجلة النفط والتعاون العربي، ٣٧(١٣٨)، ٩-١١٠.
٨. زغواني، ليلي. (٢٠٢١). إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي. أبحاث اقتصادية معاصرة، ٤(٢)، ٣٧١-٣٩٠. جامعة عمار ثلجي الأغواط - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
٩. سلامة، عبدالغني. (٢٠١٢). إسرائيل على الجبهة الأفريقية: دراسة في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية. شؤون فلسطينية، (٢٤٨)، ١٢٧-١٥١.

١٠. سنيور، أمينة علي. (٢٠٢٣). واقع أودية التقنية كسياسة لتمويل الجامعات السعودية ومقترحات تفعيلها في ضوء تجربة وادي السيليكون الأمريكية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٧(١٩)، ١٧٣-١٩٥.
١١. عبدالهادي، أسامه محمد علي. (٢٠١٨). إعداد إطار منطقي للمشاركة المجتمعية في مشاريع إعادة إعمار البيوت ما بعد حدوث النزاعات: حالة دراسية قطاع غزة (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية، غزة.
١٢. العريبي، محمد فتحي جمعة. (٢٠١٩). إمكانية تطبيق تقنيات وأساليب العمارة الخضراء في ليبيا: دراسة ميدانية. مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، (١٠)، ٢٠٦-٢١٤.
١٣. غلوش، طارق مصطفى محمد. (٢٠٢١). تقييم سياسات ترشيد الدعم الحكومي بالاقتصاد المصري. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، ٤١(٢)، ٤٤٩-٤٦٧. جامعة بنها - كلية التجارة.
١٤. قنديل، حلمي (٢٠٢١). تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، (٢١).
١٥. لحرش، نواره. (٢٠١٥). ثقافة رهينة دعم حكومي. مجلة الدوحة، ٨(٩١)، ١٨-١٩. وزارة الإعلام.
١٦. لمام، جمال. (٢٠١٨). البرنامج الحكومي والعرض التشريعي لحكومة سعد الدين العثماني. المجلة المغربية للسياسات العمومية، (٢٤)، ٤١-٥٢.
١٧. مؤسسة مسك (٢٠٢٤). متاح في (<https://misk.org.sa>). تاريخ الاثاحة ٢٧ يوليو ٢٠٢٤م
١٨. محارب، عبدالعزيز قاسم. (٢٠١٧). الدعم: صورته، وأنواعه، وآثاره. مجلة المال والتجارة، (٥٧٧)، ١١-٤٦. نادي التجارة.
١٩. محمد، سعيد (٢٠١٨). دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (٧)، ٧٣-٩٢.
٢٠. مزهر، نصير. (٢٠١٩). الدعم الحكومي. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ١٢(٤٢)، ١٧١-١٩٢. جامعة الكوفة - كلية القانون.
٢١. المهداوي، وفاء جعفر أمين. (٢٠١٠). إصلاح الدعم الحكومي: سيناريو العراق المستقبلي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٨(٢٤)، ١٧٤-١٨٧. الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد.
٢٢. مهودر، هيفاء نجيب. (٢٠١٢). الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي. مجلة الاقتصاد الخليجي، (٢٣)، ٢٥٢-٢٥٤. جامعة البصرة - مركز دراسات الخليج العربي.

٢٣. ميلود، ناصر. (٢٠٢٣). آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ١٠(١)، ٥٦٢-٥٧٩. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٢٤. نوفل، صبري. (٢٠١٩). الدعم الحكومي في مصر: رحلة إصلاح أم تخفيض في مبالغ الدعم. الاقتصاد والمحاسبة، ٦٧١(١)، ١٧-١٨. نادي التجارة.

٤ الملاحق

٤,١ الاستبيان:

يسعدنا مشاركتكم في هذا الاستبيان الذي يهدف إلى دراسة "أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية"، يهدف هذا الاستبيان إلى قياس مدى تأثير مختلف أبعاد الدعم الحكومي على تطوير هذه المشاريع. ملاحظة:

يرجى اختيار الإجابة التي تعكس رأيك بشكل أدق.

إجاباتكم على هذا الاستبيان ستعامل بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الباحثة: ريماء عبدالله الدريس

الجزء الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

يرجى وضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة:

1. النوع الاجتماعي:	ذكر	أنثى
2. الفئة العمرية:	أقل من 30 سنة	30-أقل من 40 سنة
3. المؤهل العلمي:	دبلوم	بكالوريوس
4. سنوات الخبرة العملية:	أقل من 10 سنوات	10-أقل من 20 سنة
	20-أقل من 30 سنة	30-أقل من 40 سنة
	40-أقل من 50 سنة	50-أقل من 60 سنة
	60-أقل من 70 سنة	70-أقل من 80 سنة
	80-أقل من 90 سنة	90-أقل من 100 سنة

الجزء الثاني: أثر الدعم الحكومي

البعد الأول: الدعم المالي

العبارة	غير مؤثر	قليل التأثير	متوسط التأثير	مؤثر جداً
توفير قروض ميسرة لتمويل المشاريع الإنشائية				
منح إعفاءات ضريبية للشركات العاملة في مجال الإنشاءات				
دعم أسعار مواد البناء				
توفير منح مالية للمشاريع الإنشائية المبتكرة				
تسهيل إجراءات الحصول على التمويل من البنوك				

البعد الثاني: الدعم التشريعي والقانوني

العامل	غير مؤثر	قليل التأثير	متوسط التأثير	مؤثر جداً
وجود قوانين واضحة تنظم قطاع الإنشاءات				
سرعة إصدار التراخيص اللازمة للمشاريع الإنشائية				
توفير منصة إلكترونية موحدة لإجراءات تراخيص البناء				
وجود محاكم متخصصة للبت في النزاعات المتعلقة بالإنشاءات				
تفعيل قوانين حماية حقوق المقاولين				

البعد الثالث: الدعم المؤسسي والفني

العامل	غير مؤثر	قليل التأثير	متوسط التأثير	مؤثر	مؤثر جداً
توفير دورات تدريبية للعاملين في قطاع الإنشاءات					
دعم إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في مجال الإنشاءات					
تسهيل نقل التقنيات الحديثة في مجال الإنشاءات					
توفير استشارات فنية للمشاريع الإنشائية					
تنظيم معارض ومؤتمرات متخصصة في مجال الإنشاءات					

الجزء الثالث: تطوير المشاريع الإنشائية

العامل	غير مساهم	قليل المساهمة	متوسط المساهمة	مساهم	مساهم جداً
تحسين جودة المواد المستخدمة في البناء					
استخدام تقنيات البناء الحديثة					
رفع كفاءة العاملين في قطاع الإنشاءات					
تعزيز الالتزام بمعايير السلامة في مواقع العمل					
الاهتمام بالاستدامة البيئية في المشاريع الإنشائية					